

دروس في علم الأصول

[97] دلالة الجمع المعرف باللام على العموم: قد عد الجمع المعرف باللام من ادوات العموم ولا بد من تحقيق كيفية دلالة ذلك على العموم ثبوتاً أولاً، ثم تفصيل الكلام في ذلك اثباتاً. أما الأمر الأول: فهناك تصورات لهذه الدلالة: منها أن يقال: إن الجمع المعرف باللام يشتمل على ثلاث دوال: وأخرى: مادة الجمع التي تدل في كلمة (العلماء) على طبيعي العالم. والآخر: هيئة الجمع التي تدل على مرتبة من العدد لا تقل عن ثلاثة من أفراد تلك المادة. والثالث: اللام وتفترض دلالتها على استيعاب هذه المرتبة لتمام أفراد المادة، ويكون الاستيعاب مدلولاً للام بما هو معنى حرفي، ونسبة استيعابية قائمة بين المستوعب (بالكسر) وهو مدلول هيئة الجمع، والمتوعب (بالفتح) وهو مدلول مادة الجمع. وأما الأمر الثاني: فإثبات اقتضاء اللام الداخلة على الجمع للعموم يتوقف على إحدى دعويين: أما أن يدعى وضعها للعموم ابتداءً، وحيث أن اللام الداخلة على المفرد لا تدل على العموم، فلا بد أن يكون المدعى وضع اللام الداخلة على الجمع بالخصوص لذلك. وأما أن يدعى أنها تدل على معنى واحد في موارد دخولها على المفرد وعلى الجمع، وهو التعيين في المدخول على ما تقدم في معنى اللام الداخلة على اسم الجنس في الحلقة السابقة. فإذا كان مدخولها اسم الجنس، كفى في التعيين المدلول عليه باللام
